الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية

د. ليلى حمد القاسم د. أسماء عبد العزيز النويصر
وزارة التعليم/ المملكة العربية السعودية

Community Partnership in Financing Lifelong Learning Programs in Saudi Universities

Dr. Asma a alnuwaysir Dr. Layal hamad alqasem
Ministry of Education\ saudi arabia
aalnuwaysir@gmail.com layla.alqasem@gmail.com

Abstract:

Lifelong learning is a necessity imposed by the rapid modernization in the world today. Through its programs communities can be provided by their needs of human resource who are able to build the community, and run it according to the developed world's needs and requirements. Therefore, countries endeavored hard to develop programs of this type of learning, and worked to activate the partnership with local community and its institutions in funding and support these programs. It had emerged several reasons that call for the partnership such as limited resources and funding crisis which governments faced. Also, the reasons of equality and fair admission to all groups of society. In addition to achieve efficiency by providing adequate income that raise the quality of services, and the competitiveness among institutions. Also, to meet the needs of the knowledge economy, and the competitive market of globalization. The Saudi Universities realized recently the importance of this, and tended to adopt certain policies of partnership in terms of participation of beneficiaries, and employers in planning and support training programs. In spite of that, the local community and its sectors involvement is still weak, and did not give the desired results, because of many barriers which prevent the development of community partnership in supporting these programs. Based on that, the present study aimed to develop this partnership by recognizing the concept of community partnership, and their justification in financing lifelong learning. As well as, identifying most features of community partnership in financing lifelong learning programs in universities in addition to rationales of development. The study, also, reviewed the models and international experiences in this field, which can be applied in Saudi programs. As a result, this study offer some suggestions, which might lead to developing the current partnership and fit with the policies of universities along with the needs of society and its institutions.

Keywords: lifelong learning, community partnership, finance.

الملخص:

التعليم المستمر ضرورة تفرضها الحداثة المتسارعة في العالم اليوم. فعن طريق برامجه تستطيع المجتمعات أن تتزود بحاجاتها من الكفاءات البشرية القادرة على بناء المجتمع، وتسييره وفقاً لما يحتاجه العالم المتطور من مواكبة، وما يفرضه من احتياجات ومتطلبات. لذا، سعت الدول جاهدةً لتطوير برامج هذا النوع من التعليم، وعملت على تفعيل شراكة المجتمع المحلي ومؤسساته في تمويلها ودعمها. حيث برزت العديد من المبررات التي تدعو هذه الشراكة كضعف الموارد، والأزمات التمويلية التي تعاني منها الحكومات، ودواعي المساواة وإتاحة القبول العادل لجميع فئات المجتمع وتحقيق الكفاءة وذلك بتوفير دخل مناسب يعمل على رفع جودة الخدمات وإحداث التنافسية بين المؤسسات، وتلبية احتياجات اقتصاد المعرفة وسوق العولمة التنافسي. الجامعات السعودية أدركت مؤخراً أهمية ذلك، واتجهت لتبني بعض سياسات الشراكة من حيث مشاركة المستفيدين، ومشاركة جهات العمل في تخطيط ودعم بعض البرامج التدريبية. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك لا تزال مشاركة المجتمع المحلي بقطاعاته ضعيفة ولم تعطي المأمول منها، بسبب العديد من المعوقات التي تحول دون تطوير الشراكة المجتمعية في دعم هذه البرامج. لذلك جاءت الدراسة الحالية هادفة إلى تطوير هذه الشراكة من خلال التعرف على مفهوم الشراكة المجتمعية، ومبرراتها في تمويل التعليم المستمر، والتعرف على أبرز ملامح الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات ودواعي تطويرها،

واستعرضت الدراسة أبرز الخبرات والتجارب العالمية في هذا المجال بما يمكن تطبيقها في البيئة السعودية. ومن ثم قدمت الدراسة بعض المقترحات بما يعمل على تطوير الشراكة الحالية، وبما يتلاءم مع سياسات الجامعات واحتياجات المجتمع ومؤسساته.

الكلمات المفتاحية: التعليم المستمر، الشراكة المجتمعية، التمويل.

1-1 مقدمة:

يعكس معدل الأشخاص المتعلمين إلى مجموع السكان مدى مؤشر التنمية في الدولة؛ لذا تهتم الدول بالمؤسسات، والبرامج التعليمية، والتدريبية؛ لدورها الأساسي في إعداد القوى البشرية، وتأهليها بما يلبي احتياجات التنمية الشاملة في مختلف المجالات. ويظهر هذا الاهتمام مضاعفاً في الدول النامية لحاجتها المتزايدة للكفايات المتخصصة التي تسعى من خلال تدريبها إلى مواكبة التطورات والتصدي للتحديات التي يفرضها عالم اليوم.

حيث يمر العالم اليوم بمرحلة تحول تاريخية تظهر تغيرات واضحة يمكن تلخيصها في مصطلح مجتمع المعرفة واقتصادها، بكل ما يتضمنه ذلك من تغيرات في اتجاه التركيز على المعرفة، وحين يكون التركيز على المعرفة لابد أن يأتي التعليم والتعليم المستمر على وجه الخصوص في المقدمة، ليس فقط لتحقيق التكيف مع الاقتصاد الجديد بل لإنتاج المعرفة وقيادة التغير المجتمعي (جمال الدين، 2007، ص445). فالتعليم المستمر يلعب دوراً هاماً في مواكبة المتغيرات الحادثة في مجال المعرفة وأدواتها، وما يتطلبه من استمرار عملية التدريب والتأهيل (أحمد ونصر، 2010، ص302). ولم يعد كافياً أن تقوم الدول بتقديم التعليم المدرسي، والتدريب المبدئي، حيث تبرز الحاجة إلى الاهتمام بأن يحظى أبناء المجتمع بتعليم مستمر طوال حياتهم؛ كي يستخدموا مهاراتهم وإمكانياتهم في خدمة أنفسهم ومجتمعاتهم أيضاً. ولن يتحقق التطور والازدهار الاجتماعي مالم يكن هناك برامج تعليمية مستمرة في أنظمة التعليم، ومالم تحظى هذه البرامج بتمويل مضمون على المدى الطويل (World Bank, 2003).

وحين يكون الحديث عن التعليم المستمر كمنظومة متكاملة، فإن تمويله يعد مدخلاً في غاية الأهمية من مدخلات هذا النوع من التعليم، حيث يزداد التعليم المستمر بالقوة الاقتصادية الضرورية التي تمكّنه من الحصول على احتياجاته من الموارد البشرية والمادية (حجي، 2002، ص60)، وإذا لم يتم ذلك على الوجه السليم فإن البرامج تصبح باهظة التكاليف، ومؤثرة على الاقتصاد الوطني، لتعطل الطاقات البشرية عن أداء أدوارها في بناء المجتمع (غنيمة، 1996، ص236). لذا يجب أن يحظى البعد الاقتصادي للتعليم المستمر باهتمام كبير، لعوائده الاقتصادية (اللقاني،1981، ص121)، وباعتباره استثمار بشرياً هاماً يتطلبه مجتمع المعرفة.

حيث تعتبر مراكز التعليم المستمر وخدمة المجتمع أصول اقتصادية؛ لدورها الفاعل في تنمية عائد الجامعات، بالإضافة إلى دورها التنموي في المجتمع؛ لذا يعد التعليم المستمر أولوية وطنية تقتضي التزاماً قوياً ومستمراً، ومخصصات مدعمة، وإسهاماً من كل الأطراف الشريكة لتحقيق أهدافه. فقد كان لتقلص الموارد والاعتمادات المالية المخصصة للجامعات والكليات في العديد من دول العالم، الأثر البالغ في البحث عن مصادر متنوعة لتمويل برامج التعليم المستمر بما يحقق أهدافها بكفاءة وفاعلية. لذا عملت كثير من الدول على تفعيل شراكة المجتمع المحلي، ومؤسساته في التخطيط لها، ودعمها. وتؤكد أدبيات التنمية الحديثة وتقارير التنمية على المستوى العالمي والمحلي على أهمية دور المشاركة كعنصر رئيسي لتمكين المجتمعات وتضييق الفجوات الإقليمية في مختلف المجالات بشكل عام والتعليم بشكل خاص (عبدالستار، 2010، ص1195).

وكغيرها من الدول أدركت المملكة العربية السعودية أهمية ذلك حيث استهدفت استراتيجية تنمية التعليم العالي في أهدافها العامة تحقيق مبدأ الشراكة مع المجتمعات المحلية(خطة التنمية التاسعة، 1432، ص 386). واتجهت الجامعات السعودية مؤخراً، لتبني بعض سياسات الشراكة من حيث مشاركة المستفيدين، ومشاركة جهات الاستخدام في تخطيط ودعم بعض برامج التعليم المستمر. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك لا تزال مشاركة المجتمع المحلي بقطاعاته ضعيفة، ولم تعطي المأمول منها، ولا تزال البرامج بحاجة إلى مزيد من التطوير بما يعمل على تحقيق التمويل الذاتي لها، ويعمل على تلبية احتياجات المجتمع من ناحية إعداد، وتدريب الموارد البشرية التي يحتاجها سوق العمل، والمؤسسات المجتمعية الأخرى. الأمر الذي يظهر الحاجة إلى البحث عن البدائل الأنسب لتطوير الشراكة الحالية بما يتلاءم مع سياسات الجامعات واحتياجات مؤسسات المجتمع.

2-1 مشكلة الدراسة وأهميتها:

بما أن برامج التعليم عالية الجودة وفرص التدريب مدى الحياة تتطلب زيادة في النفقات، وتحتاج أيضاً إلى أن تستخدم الموارد بكفاءة؛ لذا فإنه لا يمكن أن تغطى هذه النفقات من الموارد العامة فقط؛ بل هناك حاجة إلى قائمة من الخيارات التي تحقق العدالة والاستمرارية اللازمة لتمويل البرامج (World Bank, 2003). حيث لا يمكن أن يفي نظام تمويل منفرد باحتياجات جميع المتعلمين. لذلك يحتاج واضعي السياسات إلى النظر في مجموعة من خيارات التمويل التي تحقق الفاعلية في تحقيق الأهداف في ضوء الموارد المتاحة.

لذا أوصت العديد من الدراسات المحلية التي تناولت موضوع تمويل التعليم العالي السعودي إلى أهمية تنويع مصادر تمويله، والعمل على تبني صيغ المشاركة في الكلفة، والاستثمار في البرامج التدريبية، بما يعمل على زيادة الموارد، ورفع فاعلية البرامج، وتحقيق العدالة في الاستفادة منها (العولقي، 1998؛ السهلاوي،2001؛ صائغ، 1421؛ المالكي وعبيد، 2003؛ الجابري 2009).

وعلى الرغم من أن معظم الجامعات السعودية تنص في أهدافها على أن أدوارها تتصل بتطوير مستوى الشراكة المجتمعية، إلا أن الواقع التطبيقي يتناقض مع ذلك، فلا تزال مشاركة المجتمع المحلي بقطاعاته ضعيفة ولم تعطي المأمول منها، حيث تشير دراسة السلطان(2008) إلى ضعف مستوى الشراكة المجتمعية وإلى انخفاض توفر آليات التنسيق، والتعاون الكافي بين الجامعات في دول الخليج العربية، والمؤسسات المجتمعية الأخرى (السلطان،2008، ص242-252).

وإذا كانت أهمية الشراكة تبرز في تمويل برامج التعليم الأساسية، فإن الحاجة إليها تبرز مضاعفة في تمويل برامج التعليم المستمر. حيث تعتبر مشكلة تمويل التعليم المستمر من المشكلات التي تحتاج من المجتمعات أن توليها أسبقية ملحوظة (مرسي، 1998، ص121)، نتيجة معاناة برامج التعليم المستمر في معظم دول العالم من نقص التمويل على الرغم من أهمية تلك البرامج (فراج، 2008). يعود ذلك لعدة أسباب حددها (نصار، 1995) في ضعف إحساس صناع القرار بأهمية التعليم المستمر مقارنة بالتعليم النظامي، واعتبار نفقات التعليم المستمر في غالب الأحيان نفقات اختيارية، وطبيعة برامج التعليم المستمر ذاتها التي يتطلب تنفيذها تضامن جهود هيئات عديدة حكومية وغير حكومية، وضعف التنسيق بين تلك الجهود مما ينعكس على تمويل برامجه.

لذلك أشارت نتائج بعض الدراسات التي تناولت تمويل برامج التعليم المستمر بالجامعات السعودية إلى ضعف الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج التعليم المستمر، وانعكس قصور الموارد المالية على نوع التجهيزات المصاحبة كالمعامل، والأجهزة، والمباني، ومتطلبات بيئة العمل، وغيرها. مما تسبب في انخفاض فاعلية هذه البرامج، وضعف الإقبال عليها (الفهد، 1422؛ الهدلق، 1424؛ العنزي، 1425؛ مارية، 1425؛ القثمي، 2007).

فعلى الرغم من الدعم السخي للجامعات السعودية، ووجود لائحة منظمة للشؤون المالية في الجامعات والتي تحدد في مادتها رقم (2) إيرادات الجامعات التي تتمثل في الاعتمادات التي تخصص لها في ميزانية الدولة، والتبرعات، والمنح، والوصايا، والأوقاف، وريع أملاكها، وما ينتج عن التصرف فيها، وأي إيرادات تنتج عن القيام بمشاريع البحوث أو الدراسات أو الخدمات العلمية للآخرين(نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه). إلا أن الواقع يظهر أن تمويل هذه البرامج مازال يمثل المشكلة الرئيسية التي تصطدم بها طموح المسئولين في برامج التعليم المستمر؛ لذلك أكدت توصيات الملتقى الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعات السعودية (1999) حول ضرورة البحث عن مصادر تمويل إضافية. وأيضاً ما ورد عن أمانة لجنة عمداء ومراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بدول مجلس التعاون (١٤٢٧) أن أحد الصعوبات التي تواجهها مؤسسات التعليم المستمر بدول مجلس التعاون هو عدم توافر استقلالية مالية، وعدم توفر نظم مالية وإدارية فعّالة لهذه المراكز(ص١٢). وهو أيضاً ما توصلت إليه نتائج دراسة كل من (السباعي، 1411؛ ماريه، 1425) الأمر الذي يؤدي إلى تأخر مراكز التعليم المستمر عن القيام بدورها ومسئولياتها الاجتماعية على الوجه المطلوب. لذلك أوصت دراسة القثمي(2007) بوضع لائحة مالية مستقلة لمراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعات السعودية، بما يمكنها من الاستقلالية في إدارة شئونها،

وتدبير مصادر مالية لتمويل برامجها، وأنشطتها، وتطبيق مبدأ الجامعة المنتجة. كما أوصت بعض الدراسات (العنزي، 1425؛ مارية، 1425؛ زقزوق، 2008) بأن تتم الاستعانة بمصادر تمويل متعددة من خلال المشاركة المجتمعية وإسهام رجال الأعمال، والقطاع الخاص المستفيدين من خدمات مؤسسات خدمة المجتمع والتعليم المستمر.

وعلى الرغم من الحاجة الملحة لتطوير سبل الشراكة، وتفعيل التكامل المؤسسي مع المجتمع وقطاعاته، إلا أن المؤسسات المحلية لاتزال مبتدئة في هذا المجال. الأمر الذي يبرز أهمية دراسة هذه المشكلة، والعمل على حلها. وعلى الرغم أيضاً من تناول بعض الدراسات المحلية والعربية موضوع تمويل التعليم المستمر والمشاركة فيه (مثلاً: عبدالجواد، 1999؛ الشهري والعسيري، 2005؛ فراج، 2008؛ حباكة، 2010؛ عبدالستار؛ 2010) إلا أن هذه الدراسات اكتفت بمناقشة أبرز مشكلات التمويل، وعرضت لأبرز أنماط التمويل، وسمى بعضها المصادر البديلة أو المكملة الأخرى.

لذا، تأتي هذه الدراسة في سياق أهمية دور الشراكة المجتمعية في دعم تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية، حيث يعتبر التمويل أحد أبرز مشكلات هذا النوع من التعليم. وتبرز هذه الأهمية في مناقشة ما قصرت دونه الدراسات المحلية على وجه الخصوص في دراسة أبرز مبررات تطوير الشراكة الحالية، ورصد أبرز المعوقات التي تحد من انطلاقتها، وفي الوقت ذاته تتقصى الدراسة أبرز الصيغ والتجارب العالمية الناجحة في مجال الشراكة بما يُؤمل أن يسهم في تطوير التعاون والتكامل بين الجامعات والمجتمع ومؤسساته، وتقدم الدراسة مقترحات لتفعيل الشراكة وتخطي الصعوبات التي تحول دونها.

1-3 أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تفعيل الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما مفهوم الشراكة المجتمعية؟
2. ما أبرز دواعي الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر؟
3. ما مبررات تطوير الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية، وما أبرز المعوقات التي تحد دون الشراكة الفاعلة؟
4. ما أبرز الخبرات العالمية في مجال الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر التي يمكن الاستفادة منها في تطوير الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية؟
5. ما المقترحات المناسبة لتطوير الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية؟

أهداف الدراسة:

1. تحديد مفهوم الشراكة المجتمعية.
2. الكشف عن أبرز دواعي الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر.
3. الكشف عن مبررات تطوير الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية، وما أبرز المعوقات التي تحد دون الشراكة الفاعلة.
4. التعرف على أبرز الخبرات العالمية في مجال الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر التي يمكن الاستفادة منها في تطوير الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية.
5. الوصل إلى مقترحات لتطوير الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية.

1-4 منهج الدراسة:

من أجل تقصي الإجابة عن تساؤلات الدراسة يبرز المنهج الوصفي كمنهج مناسب للتعرف على وضع الشراكة الحالي بصورة تبرز جوانب القوة والضعف، حيث يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما توجد بالواقع ولا يكتفي بذلك فحسب؛ بل يعهد إلى تحليلها لمعرفة أبعادها المتداخلة من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في تحسين الواقع وتطويره (العساف، 1427). وتستخدم الدراسة مدخل الدراسات الوثائقية كمدخل من مداخل المنهج الوصفي، حيث يقوم هذا المنهج على التصنيف،

والتحليل، والتفسير، والتعرف على حدود المصادر المادية للظاهرة، والتي غالباً ما تكون وثائق مكتوبة(Payne & Payne, 2004). ويذكر (Mogalakwe,2006) بأن البحث الوثائقي أو طريقة استخدام المصادر الوثائقية في البحث الاجتماعي، مساوية في الفائدة لطرق المسح الاجتماعي الأخرى بل قد تكون أحياناً أكثر فاعلية من حيث التكلفة مقارنة بأسلوب المقابلات المتعمقة أو مشاركة الملاحظ. ويشير (العساف، 1427) إلى أن البحث الوثائقي يمتاز بالشمولية في بحث الظاهرة، فالباحث يصف، ويوضح العلاقة، ويستنتج الأسباب ذات الأثر في آن واحد. كذلك يمتاز البحث الوثائقي بأنه يتلافى جوانب القصور التي تعترض بعض أنواع المنهج الوصفي. فالباحث يستنتج أدلته وبراهينه من وثائق كتبت لا لغرض البحث وإنما لتحقيق أغراض أخرى، وهو ما يؤكد صدقها في توضيح الحقيقة. وبذلك تقوم الدراسة بالاطلاع على الأدبيات البحثية، والدراسات، وأوراق العمل، والتجارب الإقليمية والدولية، وإصدارات ولوائح الجامعات، وكذلك نتائج المؤتمرات، والندوات المحلية والدولية المتعلقة بالموضوع، واستقرائها، وتحليل البيانات لتفسيرها واستنتاج ما يعين على إجابة أسئلة الدراسة.

2-1 مفهوم الشراكة المجتمعية:

تخلط الأدبيات البحثية بين مفهوم الشراكة partnership والمشاركة participation. حيث يعتبرهما البعض مصطلحين مترادفين، في حين يميز الآخرون بينهما باعتبار أحدهما أكثر اتساعاً وشمولاً من الآخر. ويذكر (Bray, 2001) أن العديد من المحللين ينظرون إلى مفهوم الشراكة والمشاركة على أنها مفاهيم مترابطة ولكنها ليست مترادفة. حيث عادة ما ينظر إلى الشراكة على أنها نشاط أوسع من المشاركة، ومع ذلك، ينظر بعض المحللين إلى المشاركة كمصطلح واسع يشمل عدة أنواع من النشاط بما في ذلك الشراكة.

في حين يرى (نجم الدين، 2004، ص76) أن الشراكة والمشاركة تتفقان في أنهما قائمتان على الإسهامات والمبادرات الطوعية، إلا أن المشاركة لا تحمل معنى الالتزام مثل ما في الشراكة، لذا، لا توجد محاسبة في المشاركة، ولكن المحاسبية تعد من أهم مقومات الشراكة كمفهوم اصطلاحي.

ويعرف (سليم، 2005، ص36 – 37) معنى الشراكة PARTNERSHIP؛ "على أنها عمل عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، أي بمعنى تضافر الجهود بين القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة والخيرية على المستوى المحلي أو الوطني في مواجهة أي مشكلة من خلال اتصال فاعل للوصول إلى اتفاق من خلال التنسيق في إعداد وتنفيذ ومتابعة المشروعات والبرامج والأنشطة".

فيما يعرف (عبدالستار، 2010، ص1160) المشاركة participation على أنها "علاقة تكاملية بين قدرات وإمكانيات طرفين أو أكثر، تسعى لتحقيق أهداف محددة، في إطار من المساواة، والاحترام المتبادل، وتوزيع الأدوار وتحمل المسئوليات بقدر من الشفافية".

وتعرف المشاركة المجتمعية على أنها "ما يسهم به القطاع الخاص من مؤسسات، وشركات، وهيئات، وجمعيات، وأفراد من أموال نقدية، أو عينية، أو حتى المشاركة بالجهود البدنية، أو الأفكار الإبداعية المنتجة"(الغامدي، 1424، ص85).

في حين يرى (سليم، 2005، ص38) أن مفهوم الشراكة المجتمعية PARTNERSHIP SOCIETAL يعد أكثر اتساعاً من مفهوم المشاركة؛ حيث يتقاسم الشركاء من أطراف المجتمع الأدوار والمسؤوليات والمصالح المشتركة وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة، إضافة إلى أن الشراكة المجتمعية تعمل على توثيق الروابط، وتضافر الجهود، والتنسيق بين الجميع بغرض التعاون وتبادل الخبرات.

ومن خلال استقرائه لمصطلح الشراكة المجتمعية في المراجع العربية والأجنبية خلص (السالم، 2009، ص133) إلى "أن مفهوم الشراكة المجتمعية يتسم بالاتساع والمرونة، ويرتبط بطبيعة المجتمع، وما يتوقعه أفراده من مؤسساته، ومدى النظرة تجاه المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق الشركات الخاصة والمؤسسات الخيرية ورجال الأعمال؛ فقد يتسع مضمون الشراكة بحيث يستوعب مختلف أنماط التعاون والتنسيق، وقد يضيق بحيث يقتصر على الالتزام المالي ولا يلتفت لما عداه".

ويذكر الباز نقلاً عن (Berman, 1979) أنّ الشراكة المجتمعية أو المسئولية الاجتماعية هي عملية معقدة بسبب وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من مؤسساته الخاصة وبين ما يعتقده أصحاب الأعمال ما يجب أن تقدمه مؤسساتهم للمجتمع (الباز، 1482، ص 12).

من خلال العرض السابق يتضح بأنه لا يوجد تعريف متفق عليه بين تلك الأدبيات على مفهوم (الشراكة المجتمعية)؛ حيث يختلف الباحثين في تناولهم للمفهوم وذلك لاختلاف المجالات والاهتمامات الخاصة واختلاف وجهات نظرهم فقد تعني الإسهام المالي عند البعض فيما قد يتسع المفهوم ليشمل المشاركة في التخطيط والإشراف والتمويل عند الآخرين.

أما المقصود بالشراكة المجتمعية في هذه الدراسة "الإسهامات المالية والمادية التي يقدمها أفراد المجتمع وبعض قطاعاته المستفيدة من خدمات برامج التعليم المستمر من أجل تعبئة الموارد لدعم هذه البرامج وتحقيق أهدافها في التنمية المجتمعية وبناء مجتمع المعرفة".

2-2 دواعي الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر:

تهدف الشراكة المجتمعية إلى زيادة فاعلية برامج التعليم المستمر عن طريق توفير الدعم اللازم لتحسين وتطوير البرامج، وتقديم ما يلبي احتياجات المستفيدين، ولا تقتصر الشراكة بالموارد المادية فقط بل تهدف إلي صياغة وتشكيل البرامج الملائمة للمجتمع وأفراده بما يعمل على تحقيق التنمية. وتهدف الشراكة أيضاً إلى إصلاح وتطوير البرامج الحالية وإيجاد نوع من المساءلة المجتمعية.

وقد ازدادت أهمية الشراكة في الوقت الراهن لعوامل عديدة، من بينها: الانتقادات العديدة من قبل المجتمع لعدم إسهام القطاع الخاص في تحمل جزء من تكاليف الخدمات العامة، وعدم رفع المستوى المعيشي للأفراد، وتحسين مختلف جوانب الحياة، مما أسهم في زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وتوسيع نطاق مشاركته (الباز، 1428، ص20).

وتطرح الأدبيات البحثية ثلاث قضايا حديثة حول مبررات تمويل التعليم والمستمر وآلياته تتحدد في1-تغير السياق الاقتصادي وأثر العولمة على كلا من الموارد والاحتياجات.2-محدودية ميزانية الحكومات، وعدم قدرتها على تقديم التمويل العام للتعليم المستمر.3- تعدد وتنوع التجارب العالمية في آليات تمويل التعليم المستمر.

ومن خلال استقراء ما تناولته أدبيات اقتصاد التعليم المستمر تبرز العديد من المبررات التي تدعو إلى تفعيل الشراكة المجتمعية في تمويل البرامج والتي يمكن أن تتحدد إجمالاً فيما يلي:

1- الأزمة التمويلية:

نظراً للتقشف المالي الذي تواجهه الحكومات، والتنافس بين الاحتياجات الأساسية العامة المتعلقة بالرعاية الصحية، والتعليم الأساسي، والإسكان، والبيئة، فإن أي توسع في برامج التعليم الغير أساسي لن يكون إلا من خلال مشاركة الآباء والطلاب في تحمل جزء من كلفة هذه الخدمة التعليمية (Marcucci; Johnstone2007.)

ونتيجة الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم لم يعد التمويل الحكومي للتعليم وخدماته كافياً مما يبرز الحاجة إلى أهمية إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص والمجتمع المحلي للمشاركة فيه حيث قدمت اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن العشرين برئاسة جاك ديلور تقريراً (التعليم ذلك الكنز المكنون) ضمنته تصوراً لتمويل التعليم في القرن الواحد والعشرين يقوم على افتراضين:

الأول: أن الزيادة السكانية التي ستشهدها كل الدول خلال القرن الواحد العشرين ستؤدي إلى زيادة الطلب على التعليم،

والثاني: أن القوة الاقتصادية للدولة ستتراجع؛ وستتناقص تبعاً لذلك الموارد المالية لها مع نمو هائل لقوة القطاع الخاص وبالتالي فليس في استطاعة الدولة أن تتكفل بتمويل التعليم كاملاً كما كان في القرن العشرين، ويقترح التقرير أن يؤخذ بمبدأ المشاركة في التمويل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والطلاب، بحيث يمكن الجمع بين التمويل الخاص والعام وهذا لا يعني أن تتخلى الدولة عن مسؤولياتها بل يجب ألا يقل الإنفاق الحكومي على التعليم عن (6%) من الناتج القومي الإجمالي(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،1421، ص39).

وإذا كانت صعوبة التمويل تظهر في البرامج الأساسية، فإن هذه الصعوبة ستكون أكثر حدة في برامج التعليم الغير الأساسي كبرامج التعليم المستمر. مما يستدعي ضرورة البحث عن مصادر تمويلية لمواجهة هذه الصعوبة، ولن يكون ذلك إلا من خلال تبني الصيغ التي تشرك المجتمع وقطاعته في دعم تمويل هذه البرامج.

2- المساواة:

ترى المبررات الاقتصادية أن أولئك الذين ينتفعون من برامج التعليم لابد أن يقوموا بتحمل كلفتها والدفع لها. والدول النامية لازالت تواجه مشكلات في تحقيق المساواة ورفع معدلات القيد في التعليم الأساسي فمن غير المعقول أن تقوم أيضا بتكريس الموارد المالية لهذا النوع من التعليم بحجة أولوية البرامج الأساسية الأخرى (Atchoarena, 2003).

حيث إن تمويل الدولة للتعليم لا يحقق المساواة والإنصاف كون الدولة تستخدم موارد المجتمع في الاستثمار في التعليم بينما تكون العوائد فردية لبعض المنتفعين. إضافة لعدم وجود الموارد الكافية لدى الدول حيث تعاني من الضغط على الميزانية لتلبية متطلبات التعليم المتزايدة الكلفة على حساب القطاعات الأخرى.

لذلك تتجه الدول لتبني سياسات الشراكة في تمويل هذا النوع من التعليم. حيث تعمل الشراكة على زيادة الالتحاق خصوصا للطلاب من المستويات الاقتصادية–الاجتماعية المنخفضة أو للكبار أو لمن حالت ظروفهم دون نيل الشهادة الجامعية. ولا تعني زيادة فاعلية الشراكة المجتمعية أن تعمل على زيادة أعدد الملتحقين بالبرامج بل تهدف إلى تفعيل المساواة في القبول لمختلف المستويات، وتحقيق العدالة الاجتماعية في نيل فرصة التعليم(Sursock &Smidt,2011).

3- الكفاءة:

حيث تعمل الشراكة المجتمعية على حشد الموارد للبرامج، وتوفير نوع من المساءلة والمحاسبية كون الأفراد والمؤسسات شركاء في تمويلها مما يؤدي إلى الحرص على رفع جودة البرامج. إضافة إلى أنه عن طريق تبني صيغ الشراكة ستحرص المراكز على بناء البرامج بما يلبي احتياجات سوق العمل، وبما يحفز الكفاءة الداخلية والخارجية للبرامج. وأيضاً ستخلق هذه الشراكة الإحساس بقيمة البرامج وستولد الدافع للإنجاز لدى الأفراد وجهات العمل كونهم شركاء في الإسهام في كلفتها (الجابري،2009).

4- احتياجات اقتصاد المعرفة:

ينمو اقتصاد المعرفة بوتيرة لا مثيل لها. وهذا التغيير الجذري في بنية الاقتصاد يخلق طلب مرتفع على العمالة ذات المهارات المرتفعة. حيث تبرز السمة المميزة لاقتصاد المعرفة في حاجته لجميع فئات المجتمع على مختلف مستوى مهاراتهم. بمعنى آخر، يجب على جميع المواطنين المشاركة في أنشطة التعليم المستمر سواء العمالة الماهرة وغير الماهرة. ويرجع هذا إلى حد كبير إلى حقيقة أن المعرفة تنخفض قيمتها مع مرور الوقت، وحتى الدرجات الأكاديمية قد يكون لها "تاريخ انتهاء الصلاحية" بسبب انخفاض قيمة المعرفة والابتكار التكنلوجي؛ كل هذه العوامل تجعل من التعليم المستمر معيار اجتماعي جديد في المجتمع القائم على المعرفة (Xinsheng, 2009).

"في المستقبل، ينبغي أن يرتبط تحديد الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأشخاص– إلى حد كبير– بمدى نشاطهم في التعليم المستمر، ولا ينبغي أن يتحدد ذلك من خلال الدرجة الأكاديمية أو سمعة المؤسسات الأكاديمية التي التحقوا بها"(Xinsheng, 2009, p11). ويستطيع التعليم المستمر أن يجسر الفجوات بين المؤسسات التعليمية، فمن الممكن أن يلتحق خريجي دبلومات المعاهد المهنية بالتعليم الأكاديمي، وكذلك من الممكن أن يلتحق خريج الجامعات بالتدريب المهني اللازم.

5- العولمة:

غزت العولمة معظم دول العالم النامية والمتقدمة. مما يجعل التزود بالمعرفة يأتي من خارج حدود البلاد، ومما يجعل إنتاج العمالة البارعة الماهرة مسؤولية مشتركة بين الدول. حيث أصبحت التنافسية العالمية كأساس لتنمية الفرد، وللنمو الاقتصادي. كون الاهتمام بالرفاهية الاجتماعية والتنافسية العالمية يمهد الطريق لتحقيق الانسجام العالمي حين يتعلم الناس طوال حياتهم.(Xinsheng, 2009).

ويرى (الجابري، 2009) أنه من المتوقع أن تزداد مشاركة الكلفة مع قيد الطلاب القادمين من الخارج، حيث سيقل حماس الحكومات لتمويل برامج التعليم نتيجة أن عوائد هذه البرامج سيذهب لغير اقتصادها المحلي.

وتعد العولمة حركة اقتصادية، قائمة على سوق تنافسية " تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال "(خطيب،٢٠٠٢، ص١٣). مما يبرز ضرورة أن تعمل الدول على تطوير برامجها ورفع جودتها عن طريق حشد الموارد والاستفادة المثلى منها.

3-1 الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية ومبررات تطويرها:

إدراكاً لأهمية برامج التعليم المستمر وإسهامها في خدمة المجتمع وتلبية احتياجاته، قامت الجامعات بإنشاء مراكز لخدمة المجتمع والتعليم المستمر بدءً في جامعة الملك سعود 1402هـ وتوالت بعد ذلك افتتاحها في الجامعات حتى بلغت ثمان مراكز (جامعة أم القرى، جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود، جامعة الملك عبدالعزيز، جامعة الملك فيصل، جامعة الملك خالد، جامعة طيبة، جامعة الطائف) وذلك حسب إحصاءات وزارة التعليم العالي 1428-1429.

وتعتبر مراكز التعليم المستمر في الجامعات السعودية من أهم البرامج المعنية بخدمة المجتمع وأفراده، حيث تساعد هذه المراكز وما تقدمه من برامج في المساهمة في تنمية المهارات، وقدرات القوى الوطنية من خريجي المراحل المختلفة بما يتوافق مع متطلبات التنمية. وتُقدم لأفراد المجتمع باختلاف نوعياتهم، واختلاف مستوياتهم التعليمية، والعمرية، والجنسية من الراغبين في مواصلة المعرفة، وتنمية مهاراتهم الإدارية والفنية، وفق احتياجاتهم، واحتياجات المجتمع، ويشمل ذلك الأطفال، والشباب، والفتيات، وكبار السن، وفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، والمتقاعدين، والأسر، إضافة إلى كافة المؤسسات، والهيئات، والمنظمات في المجتمع من خلال تكامل جامعي يحظى بتنسيق ومتابعة من جانب مسئولي تلك المراكز، وأمانة لجنة عمداء خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعات السعودية.

وقد كان لهذه المراكز دورها الملموس في تقديم البرامج والدورات التدريبية، إلا أن الدراسات البحثية أشارت إلى ضعف هذه البرامج، وقلة الإقبال عليها، وأشار بعضها إلى أن التمويل يبرز من أولى الإشكالات التي تحول دون فاعلية برامج هذه المراكز(السباعي، 1411؛ مارية، 1425).

فعلى الرغم من الوفرة في ميزانيات مؤسسات التعليم العالي، وتحمل الدولة الكامل للصرف على مؤسساتها؛ إلا أن الحاجة إلى البحث عن مجانية التعليم العالي، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع، وربط ذلك بالتميز والجودة؛ يجعل من الدولة في ظل التحديات والظرف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة غير قادرة على تحمل جميع الأعباء لوحدها حيث تعاني مؤسسات الجامعات من مشكلات كثيرة ومتنوعة نتيجة ظاهرة التوسع فيها وضخامة الأعباء الملقاة عليها، وعدم قدرة أنظمتها على تحقيق التوافق بين أهدافها، والإمكانات المتاحة لها ومتغيرات العصر واتجاهاته، وبالتالي تبرز حاجتها إلى البحث عن مصادر تمويلية أخرى(العتيبي، ٢٠٠٥). ويضيف (الجابري، 2009) بأنه على الرغم من أن الحكومة تتمتع بوفرة في الميزانية ساهمت في إنجاز العديد من التوسعات في برامج التعليم العالي إلا أنه وبطبيعة الحال تظل ندرة الموارد سنة كونية مقابل الاحتياجات. لذلك تبرز الحاجة إلى البحث عن زيادة الموارد، وذلك لن يتأتى إلا من خلال إشراك المجتمع المحلي وحثه على الاستثمار في البرامج.

وعلى الرغم من إدارك مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعات السعودية لأهمية هذا الاستثمار، واتجاهها لتبني سياسات المشاركة في الكلفة من حيث مشاركة المستفيدين، ومشاركة جهات الاستخدام في تخطيط ودعم بعض البرامج التدريبية وإدراكها لأهمية ذلك في تحقيق المساواة؛ إلا أن الدراسات المحلية أظهرت أن مشاركة المجتمع المحلي بقطاعاته ضعيفة ولم تعطي المأمول منها بعد، ولاتزال البرامج بحاجة إلى مزيد من التطوير بما يعمل على تحقيق التمويل الذاتي لها، ويعمل على تلبية احتياجات المجتمع من ناحية إعداد وتدريب الموارد البشرية التي يحتاجها سوق العمل والمؤسسات المجتمعية الأخرى (السلطان، 2008).

حيث إن الأوضاع الراهنة تفرض على هذه المراكز تطوير برامجها وحشد الموارد لزيادة فاعليتها، وبالإضافة إلى مبررات الشراكة المجتمعية التي ذكرناها لاحقاً، تبرز بعض المبررات المحلية التي تدعو إلى تطوير البرامج وتفعيل الشراكة المجتمعية والتي تتحدد فيما يلي:

- **قلة المخصصات المالية لبرامج التعليم المستمر من قبل الدولة:** نتيجة أولوية البرامج الأساسية. لذا تبرز أهمية مشاركة القطاع الخاص في تمويل البرامج والأنشطة البحثية التي تعود على المجتمع بالفائدة، وتسهم في تحسين الوضع المعيشي لأبنائه، وهذا الدعم المالي المقدم من قبل مؤسسات القطاع الخاص يعزز دورها في تنمية المجتمع، ويسهم في الحد من العجز المالي الذي تعاني منه المؤسسات الحكومية. حيث توصلت الدراسة الميدانية التي أجراها (مارية،1425) إلى أن أحد أسباب تأخر مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر عن القيام بدورها ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه أفراد لمجتمع هو عدم توافر الموارد المالية المعتمدة لبرامج وأنشطة الكلية.
- **عدم كفاءة البرامج وقلة أعداد الدارسين والمستفيدين منها:** حيث تشير إحصاءات مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعات الثمان 1429-1430 إلى أن نسبة الطلاب المقيدين قد بلغت 18616 طالب وطالبة فيما بلغت نسبة الخريجين للعام نفسه 3332 طالب وطالبة. (خلاصة إحصائية عن مراكز خدمة المجتمع لعام 1429 - 1430). ويبرزعدم توفر التنوع الكافي في البرامج، وضعف جودتها، وارتفاع رسومها، من أبرز أسباب قلة الاقبال عليها. مما يجعل الشراكة متطلب مهم لزيادة الفاعلية وجذب المستفيدين.
- **ضعف الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعي وارتفاع معدلات البطالة:** حيث أشارت خطة التنمية التاسعة إلى أن معدل البطالة بين السعوديين بلغ نحو (10%) من إجمالي قوة العمل الوطنية، وذلك بحسب نشرة القوى العاملة 1429/28هـ (2008). مما يبرز أهمية توفير البرامج التعليمية والتدريبية التي تؤهل الخريجين للالتحاق بسوق العمل. حيث يشير (القثمي، 1428) إلى أن العديد من الدراسات التي تناولت سوق العمل قد أوضحت أن الكثير من الخريجين والداخلين الجدد إلى سوق العمل غير مؤهلين للدخول فيه بسبب عدم مواءمتهم لمتطلباته، ولأن غالبيتهم أيضاً من التخصصات النظرية، لذا كان لابد من تأهليهم لدخول سوق العمل والاستفادة من قدراتهم بشكل أفضل ولا يكون ذلك إلا من خلال برامج إعادة التأهيل والتدريب التحويلي التي تقدمها مراكز التعليم المستمر.
- **ضعف مشاركة القطاع الخاص:** حيث تشير العديد من الدراسات المحلية إلى ضعف مشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية الوطنية(المطرفي، 2000؛ السلطان، 2008)، وإلقائه المسؤولية كاملة للحكومة لكي تتكفل بذلك. تؤكد ذلك إحدى دراسات مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض التي تشير إلى أن ٧٢٪ من منشآت القطاع الخاص السعودية لا تستفيد من إمكانات البحث والتطوير المتاحة في الجامعات السعودية، مقابل ٢٤٪ من المنشآت التي تتعاون مع مراكز البحوث الجامعية في جانب الاستشارات والتدريب والبحوث التطبيقية، الأمر الذي يؤكد ضعف التواصل بين الطرفين وعمل كل طرف في جزيرة مستقلة عن الأخرى بلا جسور رابطة. وخلصت الدراسة إلى وجود أسباب متعددة توقف استفادة منشآت القطاع الخاص من الإمكانات المتاحة لها، فضلا عن ضعف التنسيق بين المراكز في الجامعات والشركات، وضعف قنوات الاتصال بين الجامعات والقطاع الخاص (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٠). لذلك ولزيادة مصادر التمويل يُحتاج إلى مزيد من التدخل من القطاع الخاص، وجذبه إلى الاستثمار في هذه البرامج عن طريق تقديم التسهيلات، وبعض المساعدات والضمانات الحكومية.

3-2 معوقات تطوير الشراكة المجتمعية:

يبرز الاستثمار في التعليم المستمر كأمر معقد وغير واضح، بما أن أهداف التعليم المستمر هي نفسها غير واضحه، وتعكس مجموعة من المصالح المتعددة. ومعظم قرارات الشراكة في التمويل تبدو كمخاطرة ومحل شك. وكون النتائج محل شك للجهات المشاركة الأفراد والدولة وجهات العمل فإن ذلك يجعلها مترددة في مستوى ومقدار الاستثمار الأنسب (William et al,

2010). وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية في مجال الشراكة بين مراكز التعليم المستمر والمجتمع وقطاعاته، إلا أن حجم الشراكة مازال في مستويات متدنية حيث لاتزال شراكة المجتمع المحلي بقطاعاته ضعيفة.

وحول مناقشة أبرز المعوقات التي تحول دون الشراكة الفاعلة يذكر (الباز، 1428) إلى أن إشكالية المصطلح والغموض في مفهوم الشراكة المجتمعية، وعدم الاتفاق بين الباحثين على مفهوم موحد، ووجود العديد من المترادفات المستخدمة في أدبيات الموضوع باللغتين العربية والإنجليزية لمفهوم الشراكة المجتمعية، أدى إلى اختلاف وجهات النظر تجاه ترجمة المفهوم إلى واقع ملموس، وتحديد عناصره بشكل واضح يؤثر سلباً على تفعيل المسؤولية الاجتماعية، فترى بعض المؤسسات أنها تقوم بمسؤوليتها مع أن الدلائل تشير إلى خلاف ذلك، وذلك بسبب وجود لبس في ترجمة مفهوم الشراكة على أرض الواقع، وجعلها برامج عملية قابلة للتنفيذ. مما أدى إلى حدوث خلل في واقع الشراكة فكلاً من الجامعات، والمجتمع وأفراده، وجهات العمل تنظر إليه بنظرة ضيقة تتعلق بمصالحها ظناً منها أنها تطبق الشراكة الفعلية بذلك.

وتبرز ايضاً مشكلة غياب التشريعات الحكومية التي تحث قطاعات المجتمع ومؤسساته على الشراكة المجتمعية. حيث يلاحظ غياب الأنظمة والحوافز التي تُشجع المؤسسات على الشراكة المجتمعية أو التي تُعاقب المؤسسات المُحجمة عن الشراكة (السالم، 1429؛ الباز، 1428).

أضافة لذلك فقد تناولت بعض الدراسات المحلية أبرز الصعوبات والتحديات التي تحول دون الشراكة الفاعلة، وباستقراء هذه الأدبيات نستطيع أن نلخص هذه الصعوبات والمعوقات في الاسباب التالية:

أولاً – أسباب تتعلق بالجامعات:

1- مازالت برامج الجامعات تُتهم بأنها بعيدة عن اهتمامات المجتمع، وإن وجدت بعض البرامج فهي محدودة وتظهر عادة ضعف ارتباطها باحتياجات المجتمع.
2- ضعف قنوات الاتصال بين العمادات والقطاع الخاص وانتظار الجامعات للقطاع الخاص بطلب الشراكة والمفترض العكس.
3- غياب النشر الإعلامي لأنشطة وبرامج مراكز التعليم المستمر وعدم إحاطة المجتمع وجهات العمل بفعالياتها.
4- عدم وجود الهيئات في مراكز التعليم المستمر التي تشرف على برامج الشراكة، وبالتالي لا يوجد إشراف وتخطيط وتنسيق لهذه العملية بما يضمن نجاحها.
5- غياب التصور الواضح للسياسات التمويلية لبرامج وأنشطة مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر وهذا ما توصلت له الدراسة الميدانية التي أجراها (مارية، 1425).

ثانياً- أسباب تتعلق بالأفراد:

1- ضعف المعلومات الواردة عن كفاءة البرامج، وغياب وعي المجتمع وإلمامه ببرامج وأنشطة التعليم المستمر، وهو ما كشفت عنه الدراسة الميدانية التي أجراها (مارية، 1425) وذلك نتيجة وجود القصور الإعلامي.
2- ارتفاع معدلات البطالة بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى قلة الاهتمام والمشاركة في البرامج التدريبية، حيث يشير (Watson, 2003) إلى أن غالبية الأشخاص العاطلين لا يبدون استعدادهم للانضمام لبرامج التعليم المستمر والدفع لها.

ثالثاً- أسباب تتعلق بجهات العمل:

1- عدم قناعة جهات العمل بجدوى الشراكة، كون الأمر مكلف بالنسبة إليها وكونها لا تثق في برامج التدريب المحلية.
2- إحجام جهات العمل الصغيرة عن تدريب عمالتها وتأمين الفرص التعليمية لهم في الجامعات والكليات لأنها تخاطر بتسرب بعضهم بعد إنفاقها عليهم (عبدالجواد، 1999)
3- عدم رغبة القطاع الخاص في الإسهام في التعليم العالي لانشغاله بالتركيز على الاستثمارات ذات العائد المالي السريع، ومركزية الإدارة في التعليم العالي، وارتفاع التكاليف، وقلة وعي القطاع الخاص بكيفية المشاركة في برامج التعليم العالي. (المطرفي، 2000).

4- غياب التنسيق والتخطيط بين الجامعة وسوق العمل حيث توصلت دراسة (الأنصاري، 1421) إلى أن أغلب الدورات التدريبية التي تقدم في مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر غير موجهه وليست مصممة على احتياجات سوق العمل بل هي لأفراد المجتمع عامة.

4- الصيغ والتجارب الدولية:

تستند مصادر تمويل برامج التعليم المستمر في دول العالم على المصدر الأول الذي تموله الحكومة، فعلى الرغم من الضغط في توفير الموارد؛ إلا أن الحكومات لم تتخلى عن المشاركة في تمويل هذا النوع من البرامج خوفاً من أن التعليم القائم على احتياجات السوق قد يؤدي إلى حرمان الأشخاص من المستويات الاقتصادية الاجتماعية المتدنية أو المخاطرة باستبعاد الفئات المحرومة. والدور الرئيسي للحكومات هو تحفيز جهات العمل والأفراد على الاستثمار في هذا النوع من التعليم. وليس الهدف من إشراك جهات العمل في التمويل هو هدف مادي بحت من أجل حشد الموارد بل يُهدف من ذلك إلى زيادة إشراك جهات العمل في توجيه وتقديم آلية التدريب. حيث يتوقع أن يساهم هذا الإشراك في تحسين جودة تقديم برامج التدريب ومواءمة التدريب المقدم لمتطلبات العمالة (Atchoarena,2003).

فيما يأتي المصدر الثاني من أصحاب العمل حيث ينبغي أن يدفعوا التعويض عن حصولهم على قوة عاملة متعلمة. ويأتي المصدر الثالث من التبرعات من المنظمات الدينية والمؤسسات الخيرية غير الحكومية. حيث تقوم بتقديم المنح والمعونات لهذه المؤسسات دون رغبة في الحصول على عوائد نقدية من ذلك، وتقوم بشكل أساسي بتقديم المساعدات المالية للطلاب المحتاجين. ومع ذلك تبقى معوناتها قليله ولا تغطي الاحتياج.

ويعد تمويل الطلاب المصدر الرابع حيث ترى الأدبيات البحثية في هذا الشأن أن مشاركة الطلاب المستفيدين من هذه البرامج في الدفع لكلفة التعليم أمر منصف وفاعل لأن الطلاب هم أكثر المستفيدين بالدرجة الأولى من التدريب الإضافي الذي تلقوه، وفاعل لأن الطلاب سوف يبحثون عن أفضل المؤسسات التي تقدم برامج فاعلة لإنفاق أموالهم عليها بما يحفز على التنافس بين المؤسسات(Barr, 2001).

ويرى العديد من الباحثين إلى أنه من الصعوبة التوصل إلى صيغة "مثلى" للجمع بين مصادر التمويل لاسيما فيما يتعلق بنسبة التمويل بين الدولة والطلاب من ناحية أن تمويل الدولة الكامل للتعليم (بدون رسوم دراسية) يبدو غير عادل ومن ناحية أخرى أن بعض التمويل مطلوب لجذب تلك الفئات المحرومة من الفرصة التعليمية(Barr, 2001).

وعادة ما تقدم الحكومات برامج التعليم المستمر كفرصة للأفراد من الخلفيات الاجتماعية المهمشة لتطوير مهاراتهم ورفع مستوى دخلهم. حيث تقدم الحكومات برامج الدعم الحكومي Government Subsidization لتغطية الأثر السلبي الذي قد ينشأ من تبني صيغ الشراكة المجتمعية من حيث آليات استرداد الكلفة Cost-Recovery والمشاركة في الكلفة Cost-Sharing. مما قد يحرم الأشخاص منخفضي الدخل من الاستفادة من هذه البرامج. لذلك تقدم الحكومات التمويل العامPublic Funding للمؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى السندات التعليميةLearning Vouchers للأشخاص المحتاجين (Palacios, 2002).

ومهما كانت الآلية المستخدمة في تمويل التعليم الغير أساسي فلابد أن تشتمل على صيغ المشاركة في الكلفة ومكونات الدعم. بحيث يكون الدعم (الإعانات) المورد الأساسي لتمويل الطلاب منخفضي الدخل. وبالنسبة للفئات ذات الدخل العالي يمكن أن يكون معظم تمويلهم على شكل القروض المشروطة بالدخل(World Bank, 2003). حيث تتجه الدول المتقدمة إلى تبني سياسات المشاركة في الكلفة عن طريق أنظمة القروض الطلابية كإحدى السياسات الأنسب لمشاركة المستفيدين في كلفة التعليم (, Johnstone2003).

ومن خلال استعراض أدبيات اقتصاد التعليم المستمر؛ يلاحظ تعدد وتباين صيغ ونماذج تمويل هذا النوع من التعليم، والتي بدأت في الظهور على السطح مع البدء في مناقشة وتقييم مدى مناسبتها للتطبيق العملي في الواقع التعليمي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين (Schuller et al., 2002). حيث يُلحظ الاختلاف والتعدد بين النماذج وفقاً

للسياسات التمويلية التي تختلف بين الدول. ولكن في مجملها تتحدد في الصيغ الثلاث (آليات استرداد الكلفةCost–Recovery، وآليات المشاركة في الكلفة Cost–Sharing، وآليات الدعم .(Subsidization

استعرضت الدراسة هذه الصيغ واختارت طرح ما يعمل منها على تفعيل الشراكة المجتمعية من حيث دعم شراكة الأفراد، ومن حيث تفعيل شراكة جهات العمل في تمويل برامج التعليم المستمر، وذلك على النحو التالي:

1- الصيغ التي تدعم شراكة الأفراد:

- **القروض المشروطة بالدخل Income Contingent Loan:**

وهي قروض بدون فوائد وتقدمها المؤسسات التعليمية في العديد من الدول، ويعاد دفعها بناء على ترتيبات الدخل مستقبلاً حين يصل إلى مقدار معين. ويوجد هذا النظام في العديد من برامج التعليم الأوروبية وفي استراليا أيضاً. حيث تقدم المؤسسات التعليمية هذه القروض للطلاب المسجلين في البرامج ذات الرسوم الدراسية، وتبرز قيمتها في مساعدة الطلاب على مواصلة تعليمهم وتطوير مهاراتهم وتشجيعهم على المشاركة في التعليم العالي(OCED, 2003).

- **قروض التطوير الوظيفي Career Development Loan:**

إحدى البرامج المقدمة في المملكة المتحدة والتي تهدف إلى المساعدة على تخطي العائق المادي للالتحاق بالتعليم. وهي نوع من القروض البنكية المؤجلة التي تتشارك في تقديمها الحكومة والبنوك الكبرى والهدف منها هو زيادة التعليم المهني وتشجيع الأفراد على تحمل مسؤولية تعليمهم وتشجيع المؤسسات المالية على رؤية التعليم كمجال استثماري. وتمول هذه القروض برامج التعليم عن بعد بالإضافة إلى التدريب المهني والتدريب العملي إذا كان ذلك من ضمن البرنامج التدريبي. والبنوك هي المسؤولة عن التأكد من ظروف المتقدم وقدرة المتقدمين على السداد، وقرارات الإقراض هي من شؤون البنوك ولهم المسؤولية الكاملة في رفض أو قبول الطلبات (OECD, 2004).

- **عقود رأس المال البشري:Human Capital Contracts**

وهو العقد الذي بموجبه يلتزم الطالب بتحويل جزء من دخله المستقبلي لمدة محددة من الزمن مقابل الحصول على رأس المال الذي يمول به بتعليمه. وتصمم عقود رأس المال بناء على النسبة المئوية للدخل وفترة السداد. وتكون هذه الأداة فاعلة أكثر عندما تحدد قوى السوق معالم العقد.

- **حسابات التعليم الفردية Individual Learning Accounts:**

وهو نموذج تتبناه عدد من دول العالم المتقدمة التي ترغب جاهدة في زيادة الفرص المتاحة للاختيار الفردي في الالتحاق بالبرامج التعليمية؛ وبالتالي زيادة الدافعية للمشاركة في برامج التدريب لتطوير وصقل المهارات المهنية والحياتية المرتبطة ببيئة العمل (Timmermann, 1996).

هذا النموذج عبارة عن مدخرات تخدم من قبل الدولة وتمول من قبل الضرائب، إما عن طريق خفضها أو عن طريق زيادة مدفوعات الفائدة. وتعد "حسابات التعلم الفردية" (ILAs) من بين النماذج التمويلية الأخرى الأكثر حداثة للإنفاق على برامج التعليم والتدريب ما بعد الثانوي (يطلق عليها كذلك مسميات أخرى بديلة مثل: السندات أو حسابات التدريب أو التطوير الفردية)، حيث تمت مناقشتها أو تطبيقها عملياً بشكل تجريبي في بعض الدول بهدف منح الأفراد المشاركين في التعلم المزيد من الفرص للاختيار الشخصي، وتحمل المسئولية عن تعلمهم الذاتي عبر تزويد المتعلمين بالأموال المطلوبة للإنفاق وتحمل كلفة أنشطة تعلمهم المختلفة وبخاصة الرسوم والمصروفات الدراسية. وبشكل عام، يلاحظ أنه في كافة الحالات التي يتم فيها تطبيق أو مناقشة هذا النموذج؛ أن أنشطة التعليم المرتبطة بها عادة ما تقتصر على المشاركة في البرامج ذات الصلة بتطوير المهارات أو الكفايات المطلوبة للالتحاق بسوق العمل (Payne, 2000).

وتعد حسابات التعليم الفردية آليات تمويلية مبتكرة تخضع حالياً للمناقشة أو التطبيق على نطاق محدود في بعض الدول. وبينما تتباين الآراء حول طبيعتها وتفصيلاتها الإجرائية، فإن هناك شبه إجماع على أنها تمثل "وسيلة فعالة لدعم تطبيق رؤية برامج ومبادرات التعلم المستمر" (OECD, 2001, p 122). وتعتمد هذه الحسابات بالدرجة الأولى على مدخرات المتعلمين. كما

أنها تمثل– أيضاً– تحولاً جذرياً في آليات توزيع الأعباء المالية على أعضاء المنظومة التعليمية؛ وبالتالي فإنها تركز على الانتقال من مدخل دولة الرفاهية إلى مدخل السوق في تمويل برامج التعليم والتدريب المستمر (في مرحلة ما بعد التعليم الإلزامي) (Thursfield et al., 2002).

2- الصيغ التي تُفعل شراكة جهات العمل:

- **الحوافز الضريبية:Tax Incentives**

وهي نوع من الإعفاءات الضريبية التي تقدم للشركات وجهات العمل من أجل الاستثمار في البرامج التدريبية. وتهدف هذه البرامج إلى زيادة استثمار الشركات في رأس المال البشري من أجل زيادة التنافسية الوطنية والعالمية (OCED, 2003).

- **إجازة التدريبTraining leave:**

حيث تهدف إلى تشجيع الأشخاص العاملين للالتحاق بالبرامج التدريبية وزيادة مهاراتهم وتطويرها. حيث يسمح هذا البرنامج للأفراد بالالتحاق ببرامج التدريب بدوام كامل لفترة من 3–12 شهر وتلقي خلال هذه الفترة بدلات يومية من مركز خدمات التوظيف. وخلال الإجازة لا يدفع صاحب العمل مرتب ولكن كون عقد العمل قائم يتوجب على صاحب العمل الموافقة على الإجازة وعلى الوقت والمدة المحددة (OCED, 2003).

- **السندات التدريبية:Training Voucher**

وهي نوع من السندات التي تشتريها الشركات الراغبة في تقديم التدريب لموظفيها لتطوير مهاراتهم. وعادة ما تستهدف هذه السندات الشركات الصغيرة وموظفيها من أجل مساعدتها على التطوير ورفع كفاءة العاملين. ويرتبط هذا النموذج بنظام الاعتماد حيث يضمن معيار الجودة في الدورات التدريبية المقدمة(Van Elk, 2005).

5- المقترحات:

تقع مسؤولية التخطيط للشراكة الفاعلة على عاتق الجامعات، إلا إن تفعيلها يقع على عاتق المجتمع ومؤسساته. من خلال عرض المباحث السابقة خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من تأكيد الخطط التنموية على التوسع في برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر، وتأكيد استراتيجية تنمية التعليم العالي وأهدافها العامة على تحقيق مبدأ الشراكة مع المجتمعات المحلية، وتوصيات العديد من الدراسات المحلية لتبني صيغ المشاركة في الكلفة والاستثمار في البرامج التدريبية، واستهداف معظم الجامعات السعودية تطوير مستوى الشراكة المجتمعية، إلا أن الواقع التطبيقي يتناقض مع ذلك. حيث لا تزال مشاركة المجتمع المحلي بقطاعاته ضعيفة ولم تعطي المأمول منها، كما أن كثيراً من الدراسات بينت أن هناك قصوراً في هذا المجال مع أهميته. حيث إن تمويل هذه البرامج مازال يمثل المشكلة الرئيسية التي تصطدم بها طموح المسئولين في برامج التعليم المستمر. وذلك بسبب العديد من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون ذلك.

لذلك، بناءً على ما استعرضته الدراسة في طرحها، وبناءً على ما توصلت له من نتائج يقترح أن يتم العمل على إعطاء الاستقلال المادي لمراكز التعليم المستمر في الجامعات، بما يمكنها من استحداث الآليات والخطط التي تدعم شراكتها مع الأفراد ومؤسسات العمل. **و**إنشاء هيئات خاصة في مراكز التعليم المستمر تشرف على برامج الشراكة، وتعمل على التخطيط الجيد للبرامج والأنشطة بحيث تهدف إلى دعم التنمية، وتقديم برامج تخدم الاحتياج المحلي، ومراعاة أن تكون الأنشطة مكملة وداعمة لبرامج الجامعات وليست موازية لها حتى يزيد الإقبال عليها.

أيضاً تصميم البرامج بناء على احتياج المجتمع وجهات العمل وإشراكهم في التخطيط والتنسيق لها كونهم شركاء مستثمرين في البرامج. والعمل على بناء الخطط الواضحة في رؤيتها وأهدافها وإجراءاتها لتفعيل الشراكة، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لوضع التشريعات الحكومية التي تحث قطاعات المجتمع على الانخراط في الشراكة بحيث تقدم لها تسهيلات وإعفاءات تشجعها على ذلك في حين تحرم المؤسسات الأخرى من الدعم الحكومي الذي تتلقاه.

وتبرز أهمية الحرص على أن تحقق برامج الشراكة القبول العادل لجميع الفئات التي لديها رغبة في تطوير مهاراتها وخصوصاً ذوي الدخل المنخفض. وأهمية رفع جودة البرامج التعليمية والتدريبية وذلك بتعزيز الخيارات المتاحة أمام الطلاب وزيادة

المعلومات المتاحة لمساعدتهم على اتخاذ القرار في اختيار التخصصات أو المؤسسات لزيادة التنافس بين المؤسسات التربوية. بالإضافة إلى أهمية تلبية البرامج لاحتياجات سوق العمل.

وأيضاً تبرز الحاجة لتبني الصيغ العالمية في هذا المجال، حيث تبرز صيغة القروض المربوطة بالدخل كصيغة مناسبة التطبيق في مراكز الجامعات. ويذكر(الجابري، 2009) أن القروض المربوطة بالدخل تبدو كصيغة جاذبة للمشاركة في الكلفة، حيث توفر النفقات ليكون التعليم مجاناً وقت الاستهلاك، ثم إن تسديدها ميسراً ومتوقفاً على تحقيق دخل جيد مستقبلاً وسيثري موارد التعليم. ويضيف الجابري إلى أنه لحسن الحظ من الممكن تطبيق هذه الصيغة في المملكة العربية السعودية وذلك عن طريق الاستفادة من السيولة المتوفرة في صندوق التعليم العالي وصندوق تنمية الموارد البشرية والاستناد إلى قوة مركز المعلومات الوطني ونظامي معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية في تسديد القروض.

وتبرز السندات التدريبية Training Voucher كصيغة مناسبة لإشراك المؤسسات المجتمعية، ودعم البرامج التدريبية التطويرية بما يعمل على رفع مهارة العاملين في هذه المؤسسات، وبما يساعد مراكز التعليم المستمر على الاستثمار في تسويق البرامج بما يعمل على تحقيق التمويل الذاتي وحشد الموارد لرفع جودة البرامج وتحقيق الخدمة الفاعلة للمجتمع وتطويره.

ومن خلال مناقشته لخيارات تمويل التعليم المستمر، يقترح(Palacios, 2002) أن النموذج المفضل لتمويل التعليم المستمر هو ذلك النموذج الذي يجمع بين برامج السندات والقروض المرتبطة بالدخل وعقود رأس المال البشري. حيث يحقق هذا النموذج المساواة ويعزز الكفاءة لأسواق العمل والتعليم. وهذه البرامج أو الصيغ يمكن تطبيقها في التعليم السعودي بالتعاون مع البنوك المحلية، ومؤسسات الضمان الاجتماعي، وصناديق تنمية الموارد البشرية.

المراجـــــع

أحمد، إيمان زغلول راغب؛ نصر، أماني محمد حسن(2010). دراسة مقارنة لبعض نماذج مراكز تعليم الكبار بالجامعات الأجنبية وإمكانية الإفادة منها في تطوير أداء مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية. المؤتمر السنوي الثامن (المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي – الواقع والرؤى المستقبلية) – مصر (2010).

الباز، راشد بن سعد (1428). الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض.

التويجري، محمد (1988). المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للإدارة. مج 12، ع 4.

الجابري، نياف رشيد(2009). مشاركة الكلفة في التعليم العالي مبرراتها وصيغ تنفيذها مع نموذج تطبيقي للمملكة العربية السعودية. مجلة اتحاد الجامعات العربية، عمان.

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية(1998). المركز الجامعي لخدمة المجتمع. الملتقى الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع في الجامعات السعودية، الرياض.

جمال الدين، نجوى(2007). الاقتصاد الجديد ودور تعليم الكبار في تحقيق التغير الاجتماعي. المؤتمر السنوي الخامس – اقتصاديات تعليم الكبار، مصر.

حباكة، أمل سعيد محمد (2010).المشاركة المجتمعية في تعليم الكبار: دراسة مقارنة لبعض الخبرات الاجنبية والافادة منها في مصر. المؤتمر السنوي الثامن (المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي – الواقع والرؤى المستقبلية)، مصر.

حجي، احمد(2002). اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي. دار الفكر العربي، القاهرة.

خطيب، شذا (2002). العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال. مؤسسة طابا، القاهرة.

زقزوق، خالد بن جميل مصطفى(2008). تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة لتحسين أداء كلية خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة أم القرى. رسالة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى.

السادة، حسين(1997). التعليم المستمر بمؤسسات التعليم المستمر بجامعات ومؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة التعاون، السنة12، العدد45.

السالم، سالم محمد(2009). معوقات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية. ورقة عمل مقدمة في منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

السباعي، هنية (1411). مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعات السعودية واقعها ومشكلاتها ومستقبلها. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية التربية.

السلطان، فهد بن سلطان(2008). المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لتفعيل دور الجامعات في الشراكة المجتمعية. دراسات تربوية واجتماعية، مصر، مج 14، ع 2.

سليم، محمد الأصمعي محروس(2005). الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة: من المفاهيم إلى التطبيق. دار الفجر، القاهرة.

الشهري، منصور بن علي؛ العسيري، وسعيد بن سعد (1426). نحو شراكة تعاونية في مجال التعليم المستمر– بحث مقدم إلى مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، (10–12 أبريل 2005) جامعة الملك سعود.

صائغ، عبدالرحمن(2000). تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية: أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة. مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع3.

عبدالجواد، نور الدين محمد(1999). تمويل برامج التربية المستمرة في ضوء المتغيرات العالمية: ورقة عمل بتكليف من عمادة المركز الجامعي لخدمة المجتمع والتعليم المستمر. الملتقى الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع في الجامعات السعودية، الرياض.

عبدالستار، رضا محمد (2010). الشراكة في مجال تعليم الكبار من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع. المؤتمر السنوي الثامن (المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي – الواقع والرؤى المستقبلية)، مصر.

عبداللطيف، دعاء (1998). مؤتمرات تعليم الكبار العالمية وأثرها على حركة تعليم الكبار في مصر. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية.

العساف، صالح حمد (1427). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. ط4، مكتبة العبيكان، الرياض.

العجمي، حجاج مبارك حجاج (2010). المجتمع المدني وبدائل تمويل التعليم الجامعي. المؤتمر الدولي الخامس (مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى)، مصر.

العنزي، فايزة (1425). قياس فاعلية برامج كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع بجامعة الملك سعود في تلبية حاجات المجتمع. دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية الآداب.

الغامدي، عبدالله مغرم (1424). الإنفاق على التعليم ومشاركات المؤسسات المجتمعية في تحمل تكاليفه لمواجهة متطلبات النهضة التعليمية في دول الخليج العربي. مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، الرياض.

غنيمة، محمد(1996). اقتصاديات تعليم الكبار. الدار اللبنانية المصرية، القاهرة.

فراج، أسامة محمود (2008) .بدائل غير تقليدية لتمويل برامج تعليم الكبار في مصر على ضوء خبرات بعض الدول. تعليم الجماهير، تونس، س 35، ع 55.

القثمي، أسامة (2007) برامج التدريب التحويلي المنفذة في مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية وكليات التقنية وقدرتها على تحقيق المواءمة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية التربية.

اللقاني (1981) بحوث تعليم الكبار في العالم العربي. مركز تدريب قيادات تعليم الكبار، البحرين.

مارية، عبد الرحمن (1425). خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية: الواقع والتصورات المستقبلية. دراسة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية التربية.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(2009). بيان بشان الاستثمار في تعليم الكبار: بناء مجتمعات التعليم والمعرفة في الدول العربية مؤتمر الدول العربية التحضيري للمؤتمر السادس لتعليم الكبار، المنعقد في تونس في الفترة من 507 يناير 2009.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(2001). نحو تصور مقترح لتطوير برامج تعليم الكبار في العالم العربي، تونس.

المطرفي، شجاع علي (2000). مدى مساهمة القطاع الخاص في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء المتغيرات المجتمعية والاتجاهات العالمية المعاصرة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القاهرة.

نصار، سامي (1995) دليل استقطاب التمويل لمشروعات محو الأمية وتعليم الكبار. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه، وزارة التعليم العالي، 2007.

_____. مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بدول مجلس التعاون (1427). النشرة السنوية لأمانة لجنة عمداء ومراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بدول مجلس التعاون، العدد الخامس.

English Reverences:

Atchoaena, David (2003). Financing lifelong learning: discussion paper. IIEP/UNESCO-KRIVET. Seoul, South Korea

Bray, Mark (2001). Community Partnerships in Education: Dimensions, Variations and Implications. UNESCO, Paris.

Barr, Nicholas (2001). The Welfare State as Piggy Bank, Information, Risk, Uncertainty, and the Role of the State. Oxford University Press, Oxford.

Cedefop (2009). Individual learning accounts. Cedefop Panorama series 163. Office for Official Publications of the European Communities. Luxembourg.

Marcucci, Pamela N.; Johnstone, Bruce (2007).Tuition Fee Policies in Comparative Perspective: Theoretical and Political Rationales. Journal of Higher Education Policy and Management, Volume 29 Number 1.

Mogalakwe, Monagen (2006). The Use of Documentary Research Methods in Social Research. African Sociological Review. Volume 25, Number 1.

OECD (2001). Economics and Finance of Lifelong Learning. Organization for Economic Cooperation & Development. Paris.

OECD (2004). Co-Financing Lifelong Learning: Towards a Systemic Approach. Organization for Economic Co-operation and Development. Paris.

OECD (2005). Promoting Adult Learning. Organization for Economic Co-operation Development. Paris.

Oosterbeek, Hessel (1998). Innovative Ways to Finance Education and Their Relation to Lifelong Learning. Education Economics, Vol. 9, No. 3. 1998.

Palacios, Miguel (2002). Options for Financing Lifelong Learning. World Bank, Human Development Department, Education Group, Washington, D.C.

Payne, J. (2000). The contribution of individual learning accounts to the lifelong learning policies of the UK government: A case study. Studies in the Education of Adults, 32 (2), 257-272.

Payne, G. and Payne, J. (2004). Key Concepts in Social Research. Sage Publications, London.

Schuller, T., Schuetze, H.G., & Istance, D. (2002). Introduction. In D. Istance, H.G. Schuetze, & T. Schuller (Eds.), International Perspectives on Lifelong Learning: From Recurrent Education to the Knowledge Society. Buckingham. Open University Press, UK.

Smidt, H.& Sursock, A. (2011) Engaging in Lifelong Learning: Shaping Inclusive and Responsive University Strategies. European University Association Publications. Brussels, Belgium.

Timmermann, D. (1996). Lifelong education: Financing mechanisms. In A. Tuijnman (Eds.), International Encyclopedia of Adult Education and Training (pp. 300-303). Pergamon, Oxford.

Van Elk, Koos (2005). Lifelong Learning and employer provided training. Mutual Learning Program Thematic Review Seminar "Sharing costs and responsibilities for lifelong learning" Brussels.

World Bank (2003). Lifelong Learning in the Global Knowledge Economy: Challenges for Developing Countries. A World Bank Report. Washington, D.C.

Xinsheng, Zhang (2009). Lifelong learning in China: The urgent need to discuss lifelong learning. Education Alliance Quarterly - Lifelong learning, Denmark.